

امر آخر اوله هذا المعنى ثابت له بالنظر الى ذاته في كلا الحالتين
 فان قولنا النهار موجود خبره على الصدق والكذب بالنظر الى
 ذاته سواء وجد معه قولنا الشمس طالعة ام لا فان قلت
 لعل مراد المجيب ان كل واحد منهما اذا لوحظا مع الآخر ليس بخبر
 لانه في هذا الحال لا يحتمل الصدق والكذب فيصير انشاء
 كما ذكره قلنا ان كان المراد ان المجموع من حيث هو لا يحتملها
 فسلو ولا يقدر فيما نحن بصدده وان كان المراد ان كل واحد منهما
 بالنظر الى نفسه خاتمة وهو في ضمن المجموع لا يحتملها فموجب لعله
 واضح الفساد الا ترى ان قول القائل السماء فوقنا وخبر بالضرورة
 مع انه بالنظر الى الاذعان الحاصل بانه فوق لا يحتمل الكذب نظير ذلك
 ما يقال في تعريف الجوهري ماهية من حققها انها اذا وجدت في الخارج
 كان وجودها الخارجي لا في موضوع فان هذا المعنى ثابت له
 بالنظر الى ذاته سواء وجد في الخارج او في الذهن لا انه اذا وجد في
 الذهن يصير عرضا ولو تنزلنا عن ذلك فلا نسلم انه يصير
 انشاء بل لغوا طائل تحتهم على نحو ما سبق فتأمل في مقام
 فانه من مزال الافتداه وقد بقي بعد خبايا في زوايا العلم
 واخبر عونه ان الحمد لله رب العالمين والصلاة على نبيه خاتمة
 المسلمين واهل بيته الطاهرين وعترته الغر الميامين

متلاد افعل له فان وجد غيره والا فنعرض الصدق
 هو هذا الكلام وما يثبت له الكذب هو الموضوع المستف
 فيصدق بانتفاء الموضوع وان لم يخص فلا اشكال من اصله
 وعلى الزايع يمكن الا التزام بصدق نظريته نفسه مع عزل
 النظر عن غيره بناء على ان المعتبر في تعريف الخبر باحتماله
 الصدق والكذب ونحوه هو الاحتمال بالنظر في نفس ذلك الكلام
 وفاقا لشيخنا المحقق في الفصول حيث افاد ان المراد ما يحتملها
 بالقياس الى نفسه فلا يقدر عدم احتمالها بعد ملاحظة الخارج
 كما عرفت نظيره في عدم احتمال لاهدهما ولا ريب ان كلامنا بالخبرين
 المذكورين اذ الوحظ في نفسه كان محتملا لهما وان لم يحتملها بعد
 بملاحظة كونه ما خذ بالقياس الى الآخر فلا اشكال ومن هنا
 يندفع ما يقال في الجواب عن التقرير الثالث والادعاء ان الحال
 فيهما موقوف فان لحقه مغير لغير القول الآخر الاول والقول
 الثاني المذكور في الثاني يخرج كل واحد منهما عن الخبرية بمعنى
 ليس فيه خبرية بل يكون انشاء اصرفا وان لم يلحقه مغير يتقرر
 على الخبرية كقولنا النهار موجود فان لحقه ان كانت الشمس
 طالعة فهو ليس بخبر وان لم يلحقه فهو على الخبرية البحتة انتبه
 توضيح الاستدفاع ان اذا كان المراد احتمال لهما بالنظر في ذاته
 مع قطع النظر عما سواها فلا بد ان يكون خبرا مطلقا سواء لحقه

مشير الى نفسه الثاني كل كلام في هذا اليوم كاذب الثالث
 كلام في هذا اليوم كاذب الرابع كلام في الغد كاذب مع قوله في
 الغد كلام امس كاذب فاحل على الاول التزام خروجه
 عن الخبر والانشاء كليهما ضرورة ان المنقسم اليهما واملت حصصيهما
 هو الكلام المفيد بحيث يحتمل عليه السكوت ولا ريب ان هذا القول
 ليس بهذه المثابة على ذلك لتقدير وجه لا اشكال غاية فاني
 الباب كونه في صورة الخبر وهو مجرد لا يستلزم كونه من افراد الخبر
 حقيقة كما هو ظاهر كلام المحقق الدواني وصريح كلام المدقق
 الهروي ومن نسب الى الاول كونه انشاء اعنده فلعله
 لو تأمل كلامه حق التأمل فليتامل وعلى الثاني والثالث
 يمكن كونه كالاول بناء على الفرض من كون المحكي عنه هو نفسه
 ويمكن ان يكون خبرا فان انحصار هذه في ذلك العقد فهو صادق
 بانتفاء الموضوع المحكي عنه وهي افراد المعدومة كما في سائر القضايا
 التي موضوعاتها امور مستحيلة او معدومة لا يقال اذ كان المفروض
 عدم تكلم القائل بغير هذا الكلام فكيف يتأتى هناك اختلاف الحكاية
 والمحكي عنه حتى يتصور ما ذكرت لا نأقول ان عدم تكلّمه لغيرة
 لا يستلزم ان تكون نفس هذا الكلام هو المحكي عنه ايضا حتى يتصور
 ما تخيلت بل الذي يكفي في المقام هو احتمال عدم كون نفس هذا
 الكلام محكيا عنه ولا يخفى ان هذا الاحتمال على هذا التقدير

وهو لا يتأني صدق نفس هذا الكلام بعد اعتقاده بأنه سيتكلم
 بغيره ولكن أدركت أن كان غافلاً وشاكاً وما إذا كان قاصداً لأن
 لا يتكلم بغيره وتكلم بهذا الكلام فيمكن أن يقال أنه يرجع إلى
 ما ذكره السيد في تأويله من قوله كلامه كاذب كاذب فيلزم
 بما للزم به من كونه صادقا انتهى والمحل بالسيّد هو الصدق
 الشيرازي لمعاصر المحقق الدواني ثم لا يخفى أن هذا الفاضل
 مع اعتراض على ما اختاره المحقق الدواني في حل الشبهة بما
 حاصله أن التغاير الذي بين الحكاية والمحل عنه غير لازم كفي
 التغاير الاعتباري وأما ما ذكره بامثال قول القائل كل من كان تدريج
 الحصول فهو مترتب لأجزاء حيث أنه من جملة أفراد هذا المحل أيضا
 ووجه لا ضرورة تدعو إلى اعتبار كلامه آخر محققا أو مقفرا ليكون
 هو المحل عنه سوى ما ذكره من قاعدة المحاوره وأما مرق ذلك
 حين فإن المقام عقله واقفناصل لمعقولات من أمثال تلك القاعدة
 غير معقول مع أن المفروض في مثل قول القائل كلامه هذا كاذب
 كون نفس هذا الكلام هو المشار إليه بهذا أو أمّا ما ذكره في صورة
 قصد المتكلم لأن لا يتكلم بغيره من أن مختاره هو الذي اختاره
 السيد الصدق في حل تلك الشبهة فقد تقدّم الكلام فيه فتذكر
 أقول يمكن أن يقال في النقص عن هذا الإشكال أنه قد مرنا
 في المقدّم له أربع تقريرات الأولى كلامه كلامه هذا كاذب

صه لا يخفى أن القول المذكور على الدوام يقتضي تخصيصه وعلى الثاني محصورة وعلى الثالث والاربع طبعية أو هيمنا فتدبر رجوع إلى المحصورة بالجزئية وكما يمكن أيضا القائل بالصدق فافهم ١٢

حاصله ان هذا القول قضية حقيقية فالمحل عنه وهو الكلام
 المقدر كاذب والحكاية وهو هذا الكلام المحقق صادق وفيه
 اما اولاً فلان هذا الجواب لا ينتهض فيما لو جعل هذا القول
 إشارة الى نفسه كقول القائل كلامي هذا كاذب مشيراً الى
 نفس هذا الكلام فانه لا يعقل كونه قضية حقيقية لاستحالة
 كون شيء واحد محققاً ومقدراً في وقت واحد وأما ثانياً
 فلان المفروض عدم تكلم القائل بغير هذا القول فيكون هو
 المحكوم عليه بالكذب لمذكور في ذلك لقول نفسه في نفس
 الامر فيلزم كونه صادقا وكاذبا بالضرورة وأما ثالثاً فلا
 اذا كان الموضوع لهذا القول هو نفسه كان موجوداً حال الحكم
 فيكون القضية خارجية هف ويقرب ذلك ما اذا بعض
 اهل التحقيق من ان من يصدر منه مثل هذا الكلام أصراً
 ايتكون قاصداً الا ان لا يتكلم في ذلك اليوم بغير ذلك الكلام وأما
 ايتكون قاصداً الا ان يتكلم به وأما ايتكون غافلاً أو شاكاً في
 ذلك وعلى كل تقدير اما ان يعقد العضية كلية او جزئية
 او مهيولة او طبيعية او شخصية فان كان عالمًا بانه يتكلم بغيره
 قاصداً له فقاعدته المحاورة تقتضي ان لا يريد نفس
 هذا الكلام على جميع التقادير المذكورة فيحمل كلامه على
 غيره فان لم يتكلم بغيره صار من قبيل السالبة بانتفاء الموضوع

وضروري الصّدق عليها حتى لا يكون لها سبيل الى الصّدق كيف
 وجوبية فمفهوم الكاذب القضية لا ينافي كونها صادقة وهو
 ظاهر كما في قولنا غلام هذا كاذب وأما ثانياً فلا
 صدقها على تقدير كونها واجبة الكذب لا زرع قطعاً لما ذكر
 سابقاً من التقرير ولأن القضية إذا كان محمولها مسلوباً من
 موضوعها يكون نقيضه ثابتاً في نفس الأمر فيكون محمول
 هذه القضية اعني الكذب على تقدير فرض كذبها
 مسلوباً عن موضوعها الذي هو نفس تلك القضية في نفس الأمر
 وكل قضية يكون الكذب مسلوباً عنها يكون الصّدق ثابتاً لها
 فتكون صادقة وقد فرض أنها كاذبة هف هذا ما أماده
 بعض الأفاضل ويمكن أن يقال أن الكذب الذي هو من إثباته
 هذا العقد في مرتبة الحكاية ثابت لهذا العقد عند كونه
 في مرتبة المحل عنه وثبت ذلك الكذب لا ينافي ثبوت
 الصّدق تأمل فيه فإنه دقيق وقال في حل بعض الأجلة
 ما هذا الفظه والحق في دفع هذه الشبهة أن الكلام
 لا ينظر الى نفسه بل الى الخارج أي كلامه في الخارج لو كان
 كاذباً على تقدير وجوده كاذباً فان لم يوجد فلا كلام
 وإن وجد فإن كان كاذباً فهذا الكلام صادق وإن كان صادقا
 فهذا الكلام كاذب ولا اشكال في هذا فتأمل أقول ولعل

مناط الحكم وجهة الثبوت اعتبار سيرة الفردية لخصوصها في العالم
 بخصوصه حادث وزيد في قال زيد بخصوصه مرفوع لكن مناط
 الحدوث والمرفوعة هو حسيته التغير في العالم وحسيته الفاعلية
 في زيد فلا تنكح الاجتماع الصدق والكذب في هذا القول
 بخصوصه بجهتين وبالنظرين فانه لو نظر الى ان مناط الحكم
 هو حسيته سيرة الفردية يكون صادقا لا كاذبا ولو نظر الى خصوص
 المحمول يكون كاذبا لا صادقا فلو يلزم اجتماعهما في العقد الواحد
 من جهة واحدة والمحال هو ذلك لا هذا فتفكر انتهى اقول
 لا يخفى ما فيه فان ابداء مثل هذا الاحتمال لا يثمر في تعدد ذات
 القضية على حال فيلزم ان تكون صادقة وكاذبة معا وهو محال
 مع ان حسيته سيرة الفردية لا تنطبق الا على خصوص هذا الفرد
 على ما هو المفروض فلزوم الامتناع لا سبيل الى دفعه
 ولعل امره بالتفكر اياما الى ما ذكرنا فافهم وقد يقال في حلها
 ان الكذب من ذاتيات هذا العقد فيكون واجبا للثبوت له
 وحسينه لا سبيل له الى المصدق فلزوم الخلف موقوف فيه
 اما او لا فلان الموضوع والمحمول والنسبة من الاجزاء الخارجية
 للقضية دون الاجزاء الذهنية لا تتفاء التصديق بينهما وانتفاء
 صدق كل واحد منهما على القضية وبالعكس واللازم انما هو
 كون كل واحد منهما واجبا للتحقق في ضمنها واجبا للثبوت لهما

ليس لا ثبوت المحمول للأفراد مطلقاً فقول القائل كل كلام
 اليوم كاذب ليس فيه المحل عنده الاستثناء أفراد هذا الموضوع
 وخصوصية كونه هذا الفرع لغو فيه والحكاية نفس هذا الفرع الخاص
 فقد افرق الحكاية والمحل عنده فاندفع جواب المحقق الذي
 والايراد معالانا مختار صدقه وهو لا يستلزم ثبوت الكذب
 الفرعية المطلق أي لفرع من حيث ذات الفرعية فاختلف محل
 الصدق والكذب فلا استحالة واعتراض علي بعض المحققين
 بوجهين الأول أن هذا الجواب إنما يجزئ في القضية المحصورة
 كقوله كل كلام في هذه الساعة كاذب دون الشخصية كقوله
 كلام هذا كاذب اذ لا يتصور هناك سعة الفرعية والثاني
 أن الحكم الثابت للفرع بحسب سعة الفرعية يستلزم ثبوته له من حيث
 الخصوصية والا لو يتعد الحكم من الأوسط إلى الأصغر خصوصاً
 ولو يفيد القانون معرفة أحكام جزئيات موضوعه بخصوصية
 فيلزم كذب هذا القول وصدق معاً من حيث الخصوصية وهو
 محال وبناء الأعضاء أنها هوعلى اجتماع الصدق والكذب
 في امر واحد بالنظر إلى خصوصية فالاشكال بحاله شر امر
 بالتدبر وجعله بعض الشارحين لكامة شائعة إلى أن الحكم
 على الأفراد بحسب سعتها وان استلزم الحكم عليها بخصوصية
 وعلى هذا الاستلزام بناء لا تتأخر وفائدة القانون أن كان

لو يعقل ايضا لما ذكرنا وتبين تأييده من كلام المحقق الدواني السالف
 نقله فيما سلف فتأمل هناك وان اراد ان المستنع اجتماع الصدق
 والكذب بالذات لا ان يكون احدهما بالذات وثانيهما بالعرض
 فموضوع الكذب موضوع من حيث انه محمول ثبت لموضوعه
 يوجب كونه صادقا ومن حيث انه مبدء خاص قام بشئ خاص
 يوجب كونه كاذبا لما تقر من ان ثبوت المبدء لشيء حين صدق
 مشتقه على ذلك لشيء وهكذا ايا العكس ففيه ان ذلك
 بعد تسليمه غير مجد لان منشاء الاشكال في المقام هو اتحاد الحكاية
 والمحكي عنه بحسب الذات على ما هو المفروض والحكاية عن نفسه
 لا تكاد تعقل لما مر تفصيله فيما اختار المحقق الدواني ضرورة
 تقدير المحكي عنه على الحكاية على ما نص عليه بعض الاذكياء
 وتقدم الشئ على نفسه باطل بالبداهة ويؤيد ما تقر
 في مداركهم ان ثبوت الشئ فرع ثبوت المتيقن له او فرع تقرره
 ومستلزم لثبوت او مستلزم لثبوت مطلقا على اختلاف اراءهم
 والقدر المتفق عليه هو التناثر بين الحكاية والمحكي عنه بحسب الذات
 فلا يكون خبرا وقضية فتدبر فيه وافاد السيد المحقق بحر العلوم
 ميرزا فرج اما في محل الشبهة ما توهمه ان خصوصية الافراد غير
 معتبرة في المحصورة بل المحكوم عليه فيها ليست الافراد الاعتبارية
 الفرعية والخصوصية الفرعية لثبوتها فمناط الصدق والكذب

فيه اشعاره الى انه غير تام نظر الى كون المحكي عنه في كل شئ على وجه المستبعد وانما هو في الذات لا في العرض

فرح واحد لا تدافع فتأمل فيه وبعد ذلك كله فهذا الناقل
 لعله لو يتيسر له الاطلاع على حقيقة الحال فحسبه جوابا عن
 الشبهة برأسه وقد يقال في حل الشبهة ان هذا القول مشكوك
 الصدق والكذب بالنظر الى العالم اذ ليس يعلموا علاقة بطرفيه
 مجزوبة العقل بصدقه او كذبه واما بالنظر الى الواقع فيحمل
 صدقه في نفسه ولزوم الكذب انما هو بالعرض نظر الى خصوصية
 الطرفين الاثر في انه لو لم يكن موضوعه نفس ذلك القول ومحموله
 الكذب بخصوصه لو يلزم من فرض صدقه الكذب ولا العكس
 وايضا يحتمل ان يكون كاذبا في نفسه ولزوم الصدق انما هو
 بالعرض بالنظر الى خصوصية الطرفين واجتماع كل من الصدق
 والكذب من جهتين ولا استimal في اجتماع المتنافيين وصدق
 احدهما على ما يصدق عليه الاخر بالعرض انتهى اقول ان المراد
 انه يجوز اختلاف حال القضية بالنظر الى طباع القضية من حيث
 هي وبالنظر الى خصوصية الحاشيتين ويرجع الى ما اجاب به
 بحر العلوم ما يرقع مادور فيه ما سياتي الله عند ذكر
 ما افاده في حلها فانتظر وما ذكر في التائيد بعيد فانه لو لم يكن
 بخصوص هذا القول لو يقع فيه من التزاع ما وقع لمولفه
 لو كان يغني وصال الظاهر عن غيرهما في هجرها المجنون في التبييد
 مع انه لو لم يكن محموله هو الكذب بل الصدق واتخذ الحكاية والمخبر عنه

عن النسبة الخارجية لانه ليس في كلامه إشارة الى اخر ما قاله
 الصدرا المدقق والعجب ان الصدرا لم يذكر مرة ما ذكره
 المحقق الدواني من مطلبه قائل ان ما ذكره من ان قول القائل
 كلامي اليوم كاذب اذ جعل إشارة الى نفس ذلك الكلام لو تكن
 تلك النسبة الذهنية التي هم مدلولها حكاية عن نسبة خارجية
 فلا يمكن خيرا حقيقة ان اراد به ان يجعل كلامه وهو العنوان
 إشارة اليه فهو عين ما نقلناه من مطلبه فلو نحرقت الكلام عن
 مواضعه وسر يرد عليه ما اوردناه وان اراد به ان يجعل جميع قول
 القائل كلامه كاذب إشارة اليه فذلك مراد يعتبر بعيد واثبات
 ان جميع القضية لا بد ان تكون إشارة الى فرد الموضوع دون
 خوطا الفتاد وان اراد معنى اخر فخلية ببيان انتهى وجه العجب
 ان المحقق الدواني ليس فحط نظره امتناع الإشارة من حيث
 هي إشارة كما صرح به مرارا وهذا المدقق يصرف مواد الى
 ما ذكره في يرد عليه لا يراد ان الثلاثة التي اوردناها ذلك عن مثله
 بعيد على ان ما ذكرنا من مراد المحقق هو الذي فهمه غيب
 واحد من ناظر كلامه منهم الفاضل اليها في سلو العلوم وكل
 من تصدى لشرحه وغيره شران بيان ما ذكره الصدرا المدقق
 هنا من ان معنى جعل العنوان الة ملاحظة فردا ان يحكم على العنوان
 الا وبيان ما ذكره في روح المحقق فيما سلف من انه اذا كان للعنوان

يحكم على العنوان بعينه حكماً يتعدى إلى فرجه بواسطة
انطباعه عليه بحسب نفس الامر حتى يكون المدرك
بالذات هو العنوان فقط كما حقق في محله ان يلاحظ
خصوصية الفرع من العنوان حتى قيل انه لا يقدر في المقام
واما ثالثاً فلا تعلم بالضرورة ان لنا ان نخبر عن اى لفظ
شعنا بقولنا كاذب سواء كان ذلك اللفظ مهملاً معتمداً
بخصوصية كقولنا جسد المصم كاذب وبوجه عام كقولنا كل
لفظ مهممل كاذب ومستعملاً ليس لمعناه فرع كقولنا الاشياء
كاذب وكلام من كلامه كاذب او كان لمعناه فرع كقولنا
الحجر كاذب على اى تقدير لا يحصل لهذا الكلام قول
الى تفحصت عن ما خذ هذا الجواب فلم اظفر بهس يرتضيه
من المتصدرين لحل هذه الشبهة غير ان الصمد الشيرازي
المعاصر المحقق الدواني اورد لفظاً يلفظ نرا عما انه حاصل الجواب
اندى ختار المحقق الدواني في حلها ثم اورد عليه
هذه الايرادات الثلاثة فلما لاحظنا المحقق المذكور
انكر ان يكون ذلك مرادة حيث قال في رده ما يحصل على
ما ذكره بعض الافاضل انه حرف الطعن عن مواضعه ثم اورد
بها اراج وليس مرادى ما نقله ثم ذكر مرادة وهو الذي نقلناه
عنه سابقاً من منع كون الكلام المذكور خبراً لا تنفع كونه حكاية

اشتغال على النسبة اللازمة اقصاصها بالصديق والكذب فتدبر فيه
 وتذكر بعض ما قد سلف ومن التذبر فيما ذكرنا
 يستبين ان ما اجاب به بعض المحققين عن هذه الشبهة
 من انه يختار كذب لعقد لا انتفاء المحمول عن الموضوع
 بناء على ان الصديق والكذب من شيون النسبة التفصيلية
 غير تام لان هذا المحقق هو الذي قد اعترف فيما مر من كلامه
 بوجوب التعاكس بين الواقع وما هو واقع له فتذكر
 شمر انه نقل بعض الفضلاء في حل الشبهة عن بعض الافاضل
 من دون تعيين المجيب ما يرجع محصّله الى ان قول القائل
 كلامي في هذا اليوم انما يكون صادقاً او كاذباً لو كان خبراً
 وليس كذلك اذ ليس في كلامه إشارة الى فرد ذلك
 المفهوم ولم يجعل ~~اللفظ~~ ^{اللفظ} لان فرداً منحصراً في كلامي
 كاذب ولا يمكن ان يجعل هذا الكلام إشارة الى نفسه وفيه
 بحث من وجوه اما اولها فلان كون الكلام خبراً لا يتوقف
 على ان يكون في موضوعه إشارة الى فرد بل قد لا يكون
 لموضوعه فرد اصلاً كقولهم كلام من لا كلام له
 كاذب وقد يكون له فرد ولا يكون إشارة الى كمال قضائياً
 الطبيعية التي يكون موضوعاتها افراداً اما ثانياً فلا ينبغي
 جعل العنوان آلة ملاحظة فرداً حال الحكم عليه ان يحكم

لا يصف بالصدق والكذب مضافاً إلى أنه ان اراد بالاجمال
 الصورة الواحدانية المخولة الى التفصيل والصورة المتعددة الملحوظة
 لمحاذاة واحد المخترطين في سلك المفرد فغير مطابق السؤال
 اذ السؤال كان على تقدير كون الإشارة الى المفصل
 والتعبير عنه مفرد وان اراد به الملحوظ بوجه مستقل فهو
 خبر وقضية فلا بد من صدقه وكذبه في نفس الامر
 مع لزوم كون الشيء الواحد حكاية وحكياء عنه هذا
 مفاد ما اورده بحر العلوم اقول ان الذي يناسب كلام الجيب
 هو حمل الاجمال على ما يقابل لتفصيل كما هو الواضح للمتبين
 فحمل الاجمال على معنى لا ينافي التفصيل مما لا طائل تحته
 ويرد عليه ان السؤال لو يقع الا على تقدير كون الإشارة الى
 هو المفصل فلا بد مما بعد ~~وهو ما قيل~~ ان المفصل لا يمكن
 اليه الإشارة فان اراد عدم إمكان الإشارة الى المفصل
 من حيث هو مفصل فمسلم وليس بمراد وان اراد عدم
 امكان ذلك ولو بعنوان مفرد فحمل فهو وذلك هو المراد
 ثم ما ذكره هذا البحر من المناقاة بين كون متعلق التصديق
 هو الاجمال وبين عدم اتصافه بالصدق والكذب
 فلا يخلو من نظر فان القدر الضروري في متعلق التصديق
 هو كون الشيء بمحالة يصح منه انتزاع المحمول وذلك لا يجب

معروض الكذب من حيث انه حكاية لا من حيث كونه محكيًا عنه
 لا يخلو عن لزوم الدور فعليك بتأطيف القرينة حتى يتجلى لك
 حقيقة الامر هذا ثم ان هذا الجيب امدقق نقل عنه حاشية
 في المقام وهي وهذا كما انه جواب عن الشبهة كذا الجواب
 عن جواب المحقق الدواني انتهي اما كون جوابا عن الشبهة
 فلان مدارها انما كان على لزوم اجتماع الصدق والكذب
 في موضوع واحد واذا قد اثبت الجيب لكل واحد منهما
 موضوعا على حد ارتفع الاشكال واما كونه جوابا عن جواب
 المحقق فلانه كان مناطه على اتحاد الحكاية والحكي عنه واذا قد
 تبين اختلافهما استدفع الجواب اقول انت بعد ما حطت
 خبره بما مررت ان جوابه لا يفي بشيء منهما فذكر
 اعلم ان بعض ^{الافاضل} قد ذكر في تقرير جواب هذا الجيب
 احتمالين الاول ما ذكرنا وهو الذي يظهر من سياق كلامه
 مضافا الى ان خلافا هو الذي حمل عليه كلامه غير واحد من
 المتصدين لشروح كتابه والثاني هو اختيار كذب القضية
 ومنع اتصاف الجملة بالكذب والصدق وقد
 تقدم الكلام بناء على الاول واما بناء على الثاني
 ففيه مع ان البعيد عن سوق العبارة كل البعد
 ان الاجمال عند الجيب مما يتعلق بالتصديق فكيف

هي المفصلة لزوم الدور وان كان غيرها فمع انه خلاف المفروض
 لزوم التسلسل وان كان هي لمجمله لزوم اتحاد الحكاية والمحلى عنه
 فيلزم ان يكون صادقا وكاذبا وهو محال واما خامسا فلان
 الكذب الذي هو من اوصاف المحلى عنه ويقابل الصدق
 بمعنى الحق عبارة عن عدم كون الواقع مطابقا لما هو واقع له
 وهو يستوجب عدم مطابقة ذلك الامر للواقع لوجوب التناقض
 فكيف يفرض صدق العقد مع كذب الواقع كذا افادة القيد
 الكوفاوى واعتراض عليه بحر العلو مبان الكلام في الكذب
 الذي هو صفة الحكاية وانما عرض للمحل عنه لانه ايضا حكاية
 لا في الكذب الذي هو صفة المحلى عنه حيث لا يمكن كذبه
 مع صدق الحكاية اقول لا يخفى ما فيه ضرورة ان الحكاية
 لا بد لها من محلى عنه وليس الا الجمل عنه ذلك التقدير
 فاذا فرض كذبه فالكلام في كذبه من هذه الجهة ليس
 الا من حيث كونه محكيا عنه لا من حيث انه محكاية لان الحكاية
 هي انما هو المفصل وهو مفروض الصدق وغاية ما يتخیل
 هو كون كل منهما حكاية ومحكيا عنه لكنه باختلاف الاعتبار
 فليعطى كل اعتبار حقه من حيث استحقاقه له بذلك الاعتبار
 ومما يهون الخطب هو اتحادها بحسب لذات على كل تقدير
 فلا محيص من ورود الاعتراض به مع ان كون المحلى عنه

وكذا الجمال لزم اجتماع المتنافيين في نفس الامر واما ثالثا فلان
 الانصاف بالصدق والكذب لا يعقل الا في النسبة التفصيلية
 فيلزم ان يكون صادقة وكاذبة معا ورحم بوجهين الاول ان
 النسبة الخبرية مطلقة من لوازمها الانصاف بالصدق والكذب
 فلو لم تصف الجمالية لزم وجوب الملزوم بدون لازمه وفيه
 نظرتا مثل الثاني ما افاده بحر العلوم من ان الاعتراض
 المذكور انما يرد ان اريد بالاجمال الصورية الواحد اني
 او الصور المتعددة الملحوظة على احوال واحد واما اذا اريد
 به المعبر بالمرء او المعنون بعنوان مفرد فلا فان التعبير
 بالمرء والتعنون بعنوان مفرد لا يخرج به عن احتمال الصدق
 والكذب الا ان يسمي انه يصح ان يقال هذه القضية صادقة
 او كاذبة وكل قضية صادقة او كاذبة اقول وبالله التوفيق ان
 الاجمال بالمعنى الذي ذكره هذا الفاضل لا ينافي كون القضية
 مفصلة ضرورة ان الاجمال ليس الا في العنون دون المعنون
 وحينئذ من اساس ما تجسده المحجب رأسا لان مدار جوابه
 على الاجمال والتفصيل في نفس القضية وعلى ما ذكره
 بقية القضية مفصلة في كل حال الحكاية والمحكي عنه فيلزم
 الاتحاد بينهما وبقية الاشكال بحاله فافهم واما سابعاً
 فلان القضية المجملة لا بد لها من محلي عنه بالضرورة فان كان

وهو باطل وبوجه آخر ان القضية الصادقة متأخرة عن الكاذبة
خبر وقد تقدم الجزء عليه الكل فلو انعكس الامر لزم الدور واما الثاني
والثالث فهما لا ينساق اليه الوهم جرم ما يبطل قوله ان المحكوم
عليه فيها هو لفظ كلامي وهكذا الكلام في لقضية الصادقة
مع ان فرض قضيتين في المقام وجعل احد هما كاذبة
والاخر صادقة لا أساس له بكلام القائل اصابا ففعل القول
هو جواب المحقق الدواني فتدبر في المقام فانه منزلة الاقدام
واجاب عن التشبهة العارضة بسام العلوم الى معارضة التحقيق
بجعل المحلى عنه هو الجمل والحكاية هو المفصل فجعل الاول معروضا
للکذب والثاني معروضا للصدق **توضيح** ذلك ان القول
المذكور باعتبارين احدهما الاجمال بان يؤخذ جميع اجزاء
القضية في جانب الموضوع **وثانيهما** التفصيل بان يؤخذ
كل واحد منها على حدة ولا يحظ متكثرا ونقول ان معروض
الکذب هو الجمل وهو المحلى عنه ومعروض الصدق هو **المفصل**
وهو الحكاية فلا يلزم اتحاد المحلى عنه مع الحكاية بل هما متغايران
ولو بالاعتبار وفيه اما اولاه فلا نه اذا اشير الى المفصل لزم
الاتحاد بينهما وورد بان الاشارة لا تقع الا في الان فلا يمكن
ان يقع فيه لحاظات كثيرة واما ثانيا فلان المحلى عنه **المفصل**
والجمل بحسب لذات واحد كما هو المفروض **فلو صدق التفصيل**

لما ذكره في الرد فاعلم الاقل قليل منها مثل الاعتراض بعد مرد خلية
 بعض الاحتمالات وعد واستيعاب جميعها وما ذكره السيد
 الجمع بين الاعتراضين المذكورين ليس من ادب المحصلين منظور
 فيه لان مقصوده ان ما لا مدخلية له في اثبات المطلوب لا ينبغي
 ذكره وان كان المقصود سد باب الاحتمال رأسا فليس من عيب جميعها
 لانه لا ينبغي ذكره ويجب استيعاب الكل في ذلك لفرض قول
 لا يحق ان هذا الفاضل كما تراه انما اتى باحد شطري جوابه
 وترك الآخر ولعل حاصل جوابه على ما يظهر بالتأمل فطى
 كلامه ان قول القائل كراهي هذا كاذب يؤل بحسب المعنى
 الى كراهي هذا كاذب كاذب فالحكم مراب الكذب هو كراهي
 هذا كاذب وهو المحلى عنه والصادق هو مجموع قوله كراهي
 هذا كاذب كاذب وهو الحكاية فلو يلزم كون شيء واحدا من
 الصدق والكذب معا اقول يمكن ان يقال ان
 المشار اليه في القضية الكاذبة اما ان يكون هو نفسه او القضية
 الصادقة او لفظ كراهي او مفهوم مسماه على الاول
 يلزم اتحاد الحكاية والمحلى عنه وعد وتقدم المحلى عنه على الحكاية
 وعد واستقلال المحكوم عليه لدرجته بالنسبة فيه سحر واللام
 باطل فكذا الملزوم وعلى الثاني يلزم تقدم الكل على الجزء
 بناء على جعله موضوع القضية الصادقة هي القضية الكاذبة

قوله اذا كذب قوله كلامه كاذب اه فيه ان المحكوم عليه
 في قول القائل كلامه كاذب بحسب الحقيقة فخرج قوله كلامي
 وهو لفظ كلامي كاذب فكان القائل قال كلامي كاذب كاذب
 فان كان التردد في كلامه كاذب كاذب مختار صدقه
 قوله فيكون صادقا حيث فرض صدقه الخ قلنا ان المفروض
 صدقه على ذلك التقدير هو كلامه كاذب كاذب والمحكوم
 عليه بالكذب في القضية الصادقة هو كلامي كاذب لا محذور
 فيه وان كان التردد في كلامي كاذب لذى هو الموضوع
 في كلامي كاذب كاذب مختار كذبه قوله كان كذبه اما
 لا تنفك الموضوع الخ مختار الاول قوله والاول باطل الخ فيه انه
 مم لان الموضوع هو لفظ كلامي لا قوله كلامه كاذب انتهى ما انتهى
 اليه من تقرير هذين المحققين المشهورين على فضلهما
 وانما او مرده مع طوله لا شتالة على فوائد جمّة ومباحث
 مهمّة ثم ان بعض الاساطين حاكوبين هذين الفاضلين
 في حكم بقول جواب الصدق الشيرازي وبين محصله بما يوجب
 محصوله الى ان القضية صادقة ومعناها كلامه اليوم
 كاذب كاذب ووجه صدقها ان المستفاد منها حمل الكذب
 على كلامه كاذب وهو صادق لا تنفك الموضوع عن قال ومعه
 لا يصف بالكذب ولا ينح عليه شيء من اعتراضات المحقق

بحسب الحقيقة ذلك لفرح لا غير سواء اخذت القضية كلية
 او جزئية او مضملة اذ الحكم على ما هو فرد للمعنى ان
 في الواقع وليس سواء غايته ~~في الامر~~ انه عبر عنه بوجه عام
 والقضية الشخصية لابد ان يعتبر موضوعها بوجه خاص
 ولا يكتفي فيها كون الحكم على فرد خاص وما ذكره
 من اختلاف حال القضية صدقا وكذا بحسب الكلية والجزئية
 ان اراد به اختلاف حال القضية المنصوص موضوعها
 في فرد واحد فظاهر انه لا يختلف حاله صدقا وكذا
 كذلك وان اراد به اختلاف حال قضية اخرى
 فالظاهر ليس فيها فظهورات الذي ترك ما يعنيه واتخذ
 فيما لا يعنيه وعلى هذا فما ذكره من ان القضية اذا اخذت
 كلية او جزئية لا يكون محصلها ذلك قد ظهر فساد فان
 محصلها ذلك وما ذكره من التعليل عليل اذ لو كان
 الحكم على خصوص الفرد كان عينه ~~في الحكم~~ قوله وح
 يكون كلامه كاذب جزئيا منذ رجاحت فيه ان ذلك
 غير لازم لان الكلام في القضية المملوطة والقائل تكميل كلام
 كاذب فهو القضية المملوطة وان كان الحكم على الفرد لما انك
 اذا قلت كل انسان حيوان كانت القضية المملوطة ذلك لا زيد
 حيوان وعمره حيوان وان حكمت على افراد الانسان

على خصوص ذلك لفرد بل على الأول يكون على كل
 ما هو فرد في الواقع وح يكون قوله الكلام كاذب جزئياً
 مندرجاً تحت على ما اختلر من كون كل كلام كاذب
 فرد من افراد الموضوع وخامساً بان قوله المحكوم عليه ان
 قوله بالكذب يرح عليه انه اذا كذب قوله كلام كاذب
 كان كذبه اما الانتفاء الموضوع او لا تصافه بنقيض المحمول
 والا اول باطل لان الموضوع عند الجيب هو قوله كلام
 كاذب بعينه وهو موجود **وكذا الثاني** لا يستلزامه
 كون قوله كلام كاذب غير كاذب بل صادق وقد فرض
 كاذباً هفت وبوجه اخر اذا صدق قوله كلام كاذب
 والمحكوم على نفس كلام كاذب فيكون صالحاً فاجبت فرض
 صدقه وكاذباً من حيث انه محكوم بالكذب في القضية الصادقة
 ورحلة الصدق المدقق بما حاصله ان الجمع بين الاعتراض
 باستدراك ذلك بعض الاحتمالات والاعتراض بعد
 امتناعها بالاحتمالات ليس من دأب المحصلين مع انه
 قرر الاحتمال الثالث على الوجه الذي مراده شواو رد
 عليه ما لا يرد وتقرير على وجهه انه اذا كان
 للمعقون فرد واحد في نفس الامر كقول القائل
 كلام المنصر فرد في كلام كاذب يكون المحكوم عليه

وهو كلام كاذب فيكون كاذبا والمفروض صدقه وهو خلف
لأننا نقول أن المحكوم عليه حقيقة على هذا التقدير كلام كاذب
فيلزم اتصافه بالكذب وما فرضنا صدقه بل فرضنا صدق
قوله كلام كاذب كاذب وكذب ذلك يستلزم صدق هذا
كما أن كذب قولك الخ لا موجود يستلزم قولك الخ لا موجود
كاذب ولا محذور و اعترض عليه معاصرة المحقق الذي
بوجوه أما أولا فبان الوجهين الأولين مما لا مدخل له
في البحث ولا ينساق إليه الوجه وثانياً بأنه لو يستوعب
الاحتمالات لظهر ما كان أن يؤخذ قضية كلية فيكون معنا
كل كلام في هذا اللفظ كاذب واخصاراً في هذا الفرع لا ينال
الكلية وإن يؤخذ جزئية فيكون معناه بعض كلام اليوم
كاذب والمهملة ترجع إليها ولا يخفى اختلاف حال القضية
صدقا و كذا بحسب اختلاف الكلية والجزئية فالتعرض
لتلك الوجوه أهم فترك ما يعنيه وأخذ فيما لا يعنيه وثالثاً
بأن اخصار الكلام في ذلك لفرده لا يقتضيه كون المحكوم عليه
بالذات هو نفس الفرع بل العنوان على وجه ينطبق على ما هو
فرع في الواقع وربما بان ذكره في قوله مختار صدق أن يريد
الوجه الثالث فيه أنه قد علم سابقاً أنه إذا أخذت
القضية كلية أو جزئية لا يكون محصوراً في ذلك لا يكون محصوراً

فلا يكون انشاء اقلت انهم صرحوا بان حصص الانشاء واقسامه
 المشهورة استقرت اعني في قوله في قسامه لا يقتضيه خروج عنه
 مطلقا وما يقال ان هذا القول لو كان انشاء كان اما على هيئة من الهيئات المختصة
 او على هيئة الاخبار فايداء الاحتمال الثالث احدث بدعة في شريعة
 الصناعة فسد خول بانها يجوز ان يكون انشاء اعلى هيئة
 الاخبار غاية الامر خروج عن الهيئات المشهورة في الانشاء
 وهو لا ينافي دخوله فيه فالقول بمحصو الانشاء فيها تشريع في
 مذهب الجماعة فانهم واجاب عنه الصد الشيرازي المعاصر
 للمحقق الدواني بما يرجع محصيه الى ان قول القائل
 كلامي كاذب يتصور على ثلاثة اوجه احدها الحكم بالكذب
 على كلامي وثانيها الحكم على مفهومي ^{لفظ} كاذب حتى يقول
 الى القضية الطبيعية وثالثها الحكم على فرد وهو نفس الكلام
 انحصار الفرد فيه فكانه قيل كلامي كاذب كاذب فمختار كذب
 الكلام من اريد احد الوجهين الاولين فان قيل لو كان
 كاذبا لو يصدق المحمول وهو كاذب على كلامي فيصدق عليه
 الصادق ضرورة انحصار الكلام فيه ما قلنا من ان ليس لفظ
 كلامي او مفهومه خبر اذا الاول فرد والثاني ليس بلفظ ونحوها
 صدق الكلام ان اريد الوجه الثالث لا يقال ان كان
 صادقا لزم ان يكون المحمول وهو كاذب صادقا على موضوعه

ضرورة انحصارها في القسمين أحدهما الهيئات المختصة به كالأمور
 والنهي ونحوهما وعد من اندر ليه ما نحن فيه في هذا القسم واضر
 جلي لانه على صورة الخبر بالضرورة وثانيهما هي الكائنات على
 صورة الاخبار كالفاظ العقوق والفسوق ولا ريب في خروج
 عن هذا القسم ايضا لان المقصود في هذا القسم ايجاد ما لو وجد
 قبل التكليم وظاهر ان لا يتصور الا في ما يكون المستند
 واقعا بايقاع المتكلم كالبيع والشراء ونحوهما فانها ان قصدتها الحكام
 فهي جمل الاخبارية والافان شائية وخرج لو سجد في الاخبارية ^{لزم}
 خروج الكلام التام عنهما وهو كما قال اقول انه وانه ايضا
 اما اولاهما كان منعه كونه مفيد افضلا من الافساد
 التامة قال المحقق الهروي ما حاصله انه من المقررات
 وجوب تقديم المصدق على ما هو مصدره وان الحكمي
 عليه يجب تحصيله وتقرره قبل الحكم وهذا العقد لا يتحصل
 الا بعد الحكم فلا يكون له معنى محصل حقيقة يكون خبرا او
 انشاء او لا بعد في خرج عنهما لان الذي يجب ان
 يندرج تحت أحدهما هو الكلام المحصل لا مطلقا واما ثانيا
 فلانه لو سلم كونه مفيدا محصلا يمكن ان يكون انشاء او خبرا
 فعدم انصافه بالصدق او الكذب مما لا ضير فيه فان قلت
 ان الانشاء كما عرف انما يخص في القسمين وهو خارج عنهما

من الجهة المذكورة فالقائل بعد ما قصد من قوله كلامه
كاذب نفس ذلك الكلام ما يعقد القضية كلية او يعقد
جزئية معينة الموضوع او يعقد ما شخوصية يسير
مطابقة النسبة الذهنية الموجودة في الكلام لما قصد
وان كان ذهنيا ايضا اقول جوابه يعلم مما ذكرنا انما
ذلك تقول ان تلك النسبة الخارجية المقدد حصص لها
اما ان تكون حاصلة قبل هذه النسبة او لا **والاول** خلاف الفرض
اذ المفروض النسبة الواحدة المستفادة من نفس ذلك انعقد
فلا يعقل قبلية الشيء على نفسه مضافا الى اننا نتكلم في هذه الخارج
هل هي قضيتة ام لا والثاني باطل لان المفروض كونه خبيث
وعلى الاول فيلزم ان تكون صادقة وكاذبة معا بعينها على
ان مصداقها لو كانت هي لنسبة الكلامية لزم الدوران كانت
غيرها يتكلم فيها بمثل ذلك فيلزم التسلسل وسيجى نظير ذلك
الثاني **والثاني** يوجب محال بالبداهة ضرورة تقدير المحل عنه
على الحكاية والحكم فتدبر فيه ومن هنا يعلم عدم وجو انكون
تلك النسبة الخارجية مساوية للذهنية او متأخرة عنها ايضا
ولعله واضح **والاستشهاد** بالمثال الذي ذكره غير تأمل على
نحو ما سلف **واخر** بما يؤول الى ان القول المذكور مفيد
للافادة التامة قطعاً وليس يريد اخل في الانشاء بالضرورة

ألا بالذات ضمنية لكونه ان الحثي عنه فيها ذات لموضوع مع صحة
 انتزاع المحمول عنه ولا نسبة فيه **والحكاية** هو العقد
 الاخباري المشتمل على النسبة ولا شك انهما متغايران بالذات
 وما قد يقال ان هذا اذا كان الموضوع غير نفس العقد
 واما اذا كان عين العقد المملووظا لاجل كفاي التفاضل
 الاعتباري بالوجدان لا يخفى ما فيه من التسقم والفساد لما
 عرفت وستعرف ان **الث** ان تقول انا سلمنا
 كفاية التفاضل الاعتباري بينهما غير اننا فرضنا المستلزم يخطر في باله
 ذلك الاعتبار او كلمة محض هذه العبارة في رد الاشكال حادثة
 وظاهر ان عدم ذلك الاعتبار لا يخرج الكلام عن حقيقة وهو كونه
 خبرا في اجتماع الصدق والكذب في شيء واحد فتدبر فيه
 ومن هنا تبين ضعف ما اعترض به على جواب المحقق
 الدواني بان النسبة الذهنية انما تكون حاكية عن نسبة
 خارجية تقديرية الحصول وان كان خارجيا للذهن وكون
 الشيء حاكيا ومحكيا عنه بالاعتبارين مما الاضيق فيه
 اذ الوضو المماثل على الوجه المذكور وهذا انما يتحقق
 اذا كان المحال ممثلا ور على نفسه فظير **الث** قولك
 كل زمان في تدريج الحصول فهو مترتب الاجزاء فانه يشتمل
 نفس هذا الكلام ايضا فلا مانع من شمول الكلام لنفسه

على صحة الامثلة المذكورة فصحتها في الجملة كما لا يخفى فيه
بيان ذلك اننا ان اردنا بموضوعات هذه الامثلة ما يعبر عنها
وغيرها من جزئياتها فالحكم بوجوبها مطلقا للعلاء من اغلاط البداهة
الوهمية وان اردنا ان يرد بها غير ما فالحكم بوجوبها مطلقا ولا يبعد
نفعها وبالجملتين قال كلاما فيها كالكلام فيها فغير
من غير فرق فتدبر وما قيل ان المحلى عنه في قولنا كل من
يحتل الصدق والكذب هو هذه مع اعيانها اصل الاخبار
الآخر والحكاية نفسها ومحمدا ولا استحالة في الاختلاف في
الاحوال حال الاجتماع والافتراق ففيها ان اردنا ان المحلى عنه
هو المجموع من حيث هو مجموع وان الحكاية هو نفس هذا القول
بانفراد فلا تسام انصاف ذلك المجموع بالخبر مع ان المجموع
شئ يكون مقدما على هذا القول بانفراجه وهذا مقدم على ذلك
المجموع ضرورة تقدم الخبر على الكل فيلزم تقدم الشئ على نفسه
بمرتبتين وهو محال وان اردنا ان المحلى عنه هو كل واحد
واحد حال كونه في ضمن المجموع فبجميع حوالى تعدد افراد
المحلى عنه وان كان العنوان واحدا واذا كان من جملتها هذا القول
ايضا لزم اتحاد الحكاية والمحلى عنه وتقدم الشئ على نفسه معارضة
الشئ لذاته فافهم ويؤيد ما ذكرنا ما تقر به عندهم
ان التغاير بين الحكاية والمحلى عنه في التصديقات لا يكون

حاكمة بان هذا الخوض التفاضل كما في لتحقيق الحكاية بشهادة صحة
لامثلة المذكور فيكون خبرا وقضية **اقول** لا يخفى انه
اذ كلف التفاضل الاعتباري بينهما فالمعروض حقيقة اما ذلك
الاختبار في المحاط او ذات المعتبر في الملحوظ بذلك الاعتبار
والمحاط او مجموع المحاط والمحموظ او غيرهما **والاول** باطل بالبداهة
اذ المحسوس لا يعرض لاعتبار الموضوع بل له وهو واضح **والا**
لكان ذلك الاعتبار هو الموضوع حقيقة وهو كما ترى
وكن الرابع على ما هو المفروض واما الثالث فباطل ايضا
ضرورة ان المجموع اذا كان معروضا كان ذات الموضوع ايضا
معروضا له ضرورة استلزام كون المجموع معروضا ككون الجزء
معروضا فيلزم ان يكون ذات الموضوع معروضا للكذب مع
هذه الحيثية والصدق لا معها مثلا واستحالة من
الفطريات فتعين الثاني **وح** يلزم كونه معروضا
للصدق والكذب معا وهو محال فان قلت هنا احتمال
اخر وهو ان يكون المعروض حقيقة هو ذات الموضوع
ملحوظة بذلك المحاط باينكون حيثية تعليلية قلنا فلا
يقدر ح فيما ذكرناه من اجتماع المتنافيين في ذات واحدة
اذ الحيثية ح خارجة عن الحيث بالضرورة وسياتي لذلك
مزيد تفصيل فيما ياتي **والثاني** اما ما ذكر من مرجع البداهة

والمحلل عنه ثمراته بعد هذا التمهيد افاد في حل الشبهة
ما حاصله ان خبرية الكلام انما هو من حيث كونه حكاية
عن الواقع وقد من ان الخبر لا يكون حكاية عن النسبة
التي هي مضمونه فلا يتناول هذا الكلام لنفسه فانه متلك
الحيثية لا يتحمل الصدق والكذب فختار كذبه لا نفع
موضوعه ولا يلزم كذبه انصافه بالصدق اذ المعلوم ليس
بصادق ولا كاذب واورح عليه غير واحد من المحققين
تأثير ما يرجع محصله الى ان التغاير الاعتباري بين
الحكاية والمحلل عنه ينفى في صحة الخبر اما بالاعتراع كما في زيد
قاعرا والخبرية كقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه فان
هذه القضية جزء من الموضوع او الفردية كقولك كل
خبر يتحمل الصدق والكذب فان الحكاية فرد من المحل عنه
او بالاجمال والتمييز كما اذا قلنا هذا الكلام قضية او
جملة اسمية مشير الى نفس هذا العقد ومحل النزاع
من قبيل لقسم الاخير فان المتكلم لاحظ نفس العقد الذي
يتكلم به اجمالا قبل التكلم به وجعله محليا عنه وموضوعا
محكوما عليه لصيرورة غير مستقل مستقلا في ملاحظة الاجمالية
كما هو شأن جميع القضايا او غير هامة المقطوعات الغير
المستقلة ثم تكلم به تفصيلا بطريق الحكاية والبداهة

عن النسبة التي هي مدلول هذا الكلام بعينه توضيح ذلك
على ما تقر في محله ان مرجع احتمال الخبر بالصدق والكذب الى مكان
اجتماع النسبة الذهنية التي هي مضمونه مع تحققها وانتفاءها
اذا كانت النسبة الذهنية حكاية عن نفسها باعتبار وجودها
في ذهن كمال في قولك هذا الكلام صادق او كاذب مشير الى نفس
هذا الكلام وكانت بعينها الواقع المحل عنه فلا يمكن اجتماعها
مع انتفاءها ضرورة امتناع اجتماع الشيء مع عدو له وهذا الواقع
احد هذا الكلام صادق مشير الى نفس هذا الكلام لم يكن خبرا
بل لم يكن له محصل فان النسبة التي هي مضمونه لا تنحصر الى المحاكاة
عما في الواقع بل تدور على نفسها ولعل السرف في ذلك ان التصديق
هي الصورة الذهنية التي يقصد بها المحاكاة عما في الواقع فلا يكون
حكاية عن نفسها اذ محاكاة الشيء عن نفسه غير معقولة ولا اجل ذلك
صاحرا ل احتمال المطابقة واللامطابقة من خواص التصديق فان
الصورة ما لم يقصد بها المحاكاة عن امر واقع لا يجري فيها التخطية
والتعليط لما في الصورة المنقوشة الظاهرية ومن هذا يعلم الفرق
بين الجملة الخبرية والاشائية المنقولة عنها نحو قولك الحمد لله على
قصد الاخبار والاشياء والفاظ العقوق كذلك فان الفرق يقصد
الحكاية في الاخبار وعدو في الاشياء اقول محصل هذا الكتاب
وملخص ذلك الاسماء بوجوب التغاير الذاتي بين الحكايات

في التقرير الأول والفرق ان القضية على التقرير الأول محصورة وعلى
 الثالث شخصية ولما كان الحكم مختلف باختلاف لموضع جعل كل
 منهما تقريراً على حدة وأما اعتبارها طبيعية فيحد معرفة
 ذلك سهل يسير وأما صفة القدر ما شئت ترجع اليها نحو ما اعتبر
 فاعتبروا ملتخصية داخلية في المحصورة الجزئية حقيقة والرابع
 انه اذا قال قائل كلامي في هذا اليوم كاذب لم يقل في ذلك اليوم
 غير ذلك الكلام فانه اما ان يكون صادقا وكاذبا وكل منهما غير صحيح
 لانه ان كان صادقا لزم ان يكون المحمول وهو كاذب صادقا
 على موضوعه وهو نفس هذا القول الى اخر ما من والفرق بينه
 وبين الثالث ان في الثالث اشارت الى نفس هذا الكلام بخلاف
 هذا التقرير ولا يخفى ان لكل من هذين التقريرين لوازم
 لا توجد في الاخر فتأمل واذا فهمت ذلك نقول انه قد تحققت العقلة
 في دفع هذا الاعتراض وبناه الاذكياء في كشف ذلك لا شكال حتى
 نقل ان الحقو المتفتان في مع سعة بآء في العلوم العقلية وطول
 ذراع في الفنون النقلية استصوب تلك الجواب عن هذا الخطاب
 وتشبهت بالجحش في دخول هذا الباب وممن تكلم بها المحقق
 الاول فاجاب عنه بعد تمهيد مقدّمه ان حقيقة الخبر
 هي الحكاية عن النسبة الواقعية اما على الوجه المطابق فيكون
 صادقا والغير المطابق فيكون كاذبا فلا يمكن ان يكون حكاية

لا بد ان يشتمل على الموضوع والمحمول والنسبة الحاكية وهكذا
ما يشتمل على هذه الثلاثة لا بد ان يكون خبرا وقضية بالضرورة كما
تقرر في محله كما ان من المقررات ايضا كون الموضوع ممثلا يمكن
ملاحظة بالاستقلال وان لم يكن مستقلا في ملاحظة اخرى الرابع
لهذه الشبهة تقريرات نورد بعضها منها الاول ان القائل اذا قال كل
كلام في هذا اليوم او الساعة كاذب ولم يقل في ذلك اليوم او الساعة
غير هذا الكلام لزم ان يكون صادقا وكاذبا معا ضرورة انه ان كان صادقا
كان المحمول وهو كاذب صادقا على موضوع وهو نفس ذلك العقد
وكما ثبت له الكذب فهو كاذب بالضرورة فلزم ما ذكرناه ان كان كاذبا
لم يكن المحمول صادقا عليه وكما سلب عنه الكذب فهو صادق
لذلك وان الامر فيهما فلزم ما ادعينا من كونه صادقا وكاذبا معا ولك
ان نقول انه ان فرض صدق هذا الكلام لزم كذبه وهكذا
بالعكس كل ما يلزم من وجوده عدمه فهو محال فيلزم ان لا يكون صادقا
ولا كاذبا مع انه خبر بالبدهة الفطرية الشاذ ان اذا قال كل
عند اصادق مشرقا في الغد كلامي مس كاذب فكل منهما خبر
وقضية مع انه لا يحتمل الصدق والكذب اذ يلزم من صدق كل
كذب الاخر وهو محال والثالث انه اذا قال كلامي هذا كاذب
مشيرا الى نفس هذا الكلام فهو خبر ليس بصادق وكاذب به ان
صدق يستلزم كذبه وكذبه يستلزم صدقه والتقريب ما تقدم

علي بن موسى الرضا عليه وعلى ابائه وابنائهم الاف التحية والتنا
 اوردها على بعض علماء اهل زمانه فعجز عن حلها ثم اجاب عليه السلام
 بحجاب فهو الناس فلم يحفظوه ونقل عن الاشارات عن بعضهم
 عن افاضل خراسان انها عرضت عليه سلام الله عليه فاجاب
 بجوابين لكن لم يحفظا وقيل انها مبتدعة عن عرق الوادي مضملة
 الحاضر والبادي ابن مكنة البغدادي وقيل انها مبتدعة
 الفاضل الكامل امام المشركين فخر الدين السرازي
 الثاني الخبيث في عرفه يعرف بوجوه احد ها انه ما كانت
 لنسبه خارج تطابقه او لا تطابقه والاصل احب بالنسبة هي
 المدلول عليها من الكلام كما ان المراد بالخارج هو الخارج
 عن مدلول الكلام المعبر عنه بالواقع فيعبر بالذهن وغيره
 ومحضه ان يكون النسبة الكلام المدلول عليها به نسبة اخرى
 في الخارج بالمعنى المذكور اذ ان تطابقا الكلام صادق الاكاذب
 والنسبة الكلامية هي مرتبة الحكاية والخارجية
 هي مرتبة المحكي عنها ولا بد من التغاير بينهما كما هو الواضح
 كلام في ايراد طول وثانيها انه ما يحتمل الصدق والكذب
 والاحتمال مفهومه لهما من حيث هو مع قطع النظر عما عداه
 وهو يدل الى الاول كما لا يخفى وثالثها انه ما يصح ان يقال لقائله
 انه صادق او كاذب وهو كالثاني الا على بعض الوجوه فتدبر وتبين
 فواعد القيوم مع ماله وما عليه موكل بمطابقة الثالث كل حين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله عفاء فضاله والصلوة على نبيه محمد وآله وبعد
فلما كانت الشبهة المسمّاة بالجذر الأصمّ ما تاهت في حلّها
الأفكار وكلت في دفعها سواي إلى انتظار ريت أن أوّثر جيد
القرطاس بما عثرت عليه من نقاش تحقيقات جادت
بها الأذكياء في ذلك الباب وأزّين بحرة بما ظفرت به
من عقائل تدقيقات سمحت به قرائح أولى الألباب ثم ادرتها
بما سخر لفكري لفاتر من النقض والإبرام وظهر لذهني القاصي
من الرّجاء الأحكام فرسمت هذا المختصر وسمّيته بالدر المنظم
في حلّ الجذر الأصمّ والله الموفق ولنورد قبل الخوض في المرام
مقدمة تفيد البصيرة في المقام وهي أمور الأول اختلف
الناس فيمن أبدعها فقل أنّها رضيع الوحى الملبّين
لحقائق الأشياء كما هي حجة الله على الرّوى مؤلاّنا وعلّ الكونين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبعد هذه رسالة وخيرة وجوه عن نزهة تسمو بصفاة انما قلنا انك لا تجد
ولفوق بها انما عقال الا فراه تحسبه عقد اغير من غصن منخ انك

الكتاب المسمى
كل الجمل

وقد طبعه السيد الا واه الراغب الى مولانا محمد اسوادة نيراس الشرف
السيد بنيداد على عفا الله عنه وحماة وعن كل مكروه وفتاة

في الثامن والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة
١٢٣٥